التنشئة كعملية اجتماعية للوقاية من المخدرات

ملخص:

إن تعاطي المخدرات وإدمانها من المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة على اختلافها، المتخلفة منها والمتطورة، حيث تشكل معضلة يتم العمل على محاربتها بشتى الوسائل والطرق، نظرا لما تحدثه من أثر على الفرد والجماعة، وإرباك أمن المجتمع واستقراره، وهي نتيجة خلل يصيب الاتجاهات والقيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع، لذلك فإن التنشئة الاجتماعية تلعب دورا فاعلا وإيجابيا في الوقاية من هذه المشكلة، نظرا لأهميتها في تكوين الفرد وتربيته وتعليمه، وترسيخ القيم من خلال وسائلها ومؤسساتها الاجتماعية، وذلك للحفاظ على كيان المجتمع والتصدي لما يعترضه من مشكلات.

الأستاذ. عمري الحاج.
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجلفة.

الأستاذ. شداد عبد الرحمان.
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجلفة.

مقدمـــة:

إن الكثير من الدراسات والأبحاث السوسيولوجية المعاصرة تؤكد على أن الظواهر الاجتماعية عامل من عوامل تماسك المجتمع وعنصر للتمازج والانسجام بين أفراده، وما تلك الظاهرة إلا إفراز طبيعي لمجموعة من العوامل والظروف، ولكنها في أحيان أخرى هي مرض ونقطة ضعف تؤدي إلى تفكك المجتمع بدلاً من تماسكه وإلى ضعفه بدلاً من زيادة قوته وعزيمته، وذلك بما يسمى عند علماء السوسيولوجيا بالمشكلة الاجتماعية. ولعل من أهمها مشكلة المخدرات وتعاطيها وإدمانها، وذلك بوصفها إحدى الظواهر التي تؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع واستقراره، وتساهم في ظهور آفات ومشكلات أخرى كالأمراض النفسية والتفكك الاجتماعي وانهيار المجتمع وتدميره.

ومن أجل ذلك تسعى الأطراف المختلفة والجهات المعنية إلى محاولة لإيجاد الحلول لهذا المشكلة، حيث ركز الكثير منهم على إحدى الجوانب الأساسية في المجتمع،

وهو التنشئة الاجتماعية نظرا لما يمكن أن تلعبه من دور في تكوين الفرد وتنميته وتنشئته تنشئة سليمة، مما يساهم في تفادي المخدرات وتعاطيها، وتجنب الوقوع فيها. لذلك فإن هناك الكثير من المتخصصين يرون أنه يمكن للتنشئة الاجتماعية ووسائلها ومؤسساتها المساهمة في وقاية أفراد المجتمع من مشكلة المخدرات وتعاطيها، نظرا لما لها من دور في ترسيخ وتثبيت القيم والمعايير الإيجابية لدى الفرد والجماعة.

أولا/ المخدرات وتعاطيها كمشكلة اجتماعية:

المخدرات وتعاطيها إحدى مظاهر السلوك الإنحرافي، وتصنف بأنها جريمة تعاقب عليها القوانين، وتلقى استهجانا اجتماعيا، فملاحظة الواقع تشير إلى أن البحوث الميدانية التي تتناول أعدادا كبيرة من الحالات تسمح باستنتاج سليم منهجيا لوجود علاقة السبب بالنتيجة بين التعاطي والسلوك الإجرامي.

-التفسير الاجتماعي لجريمة المخدرات:

بعض علماء الاجتماع يفسر تعاطي المخدرات على أسس من الفوضى الاجتماعية والتنشئة الثقافية لبعض المجموعات في المجتمع، وأن ثمة ضغوطاً اجتماعية تدفع الناس للإنحراف بما في ذلك تعاطي المخدرات.

أ.**نظرية التفكك الاجتماعي**: التفكك الاجتماعي مفهوم يشير إلى خلل أو تعطل في الوظائف التي تقوم بها الوحدات الاجتماعية كالجماعة والنظام الاجتماعي، ويشير إلى ظواهر اجتماعية وثقافية مثل ضعف الأثر في قواعد السلوك والمعايير وانهيار الجماعات وسوء الأداء الوظيفي[01]، فهي عوامل تجعل الفرد يعيش حالة تشتت قيمي وفكري، فليس هناك معايير ثابتة يتساير وفقها الأفراد، مما قد يؤدي إلى انتشار الآفات التي منها المخدرات على أساس مفهوم خاطئ مؤداه أنها وسيلة للتناسي والهروب من الواقع الاجتماعي، حيث يكون له ذلك عادة وبالتالي إدمانا.

ب.**نظرية السلوك الحتمي**: وتؤكد أن حتمية السلوك تعني أن ظروفا ومقدمات معينة تؤدي إلى سلوك الشخص سلوكا معينا، وأن المؤثرات التي مر بها الفرد تؤدي حتما إلى السلوك الخاطئ، فمسؤولية تعاطي وإدمان المخدرات تقع على المجتمع والنظام الاجتماعي الذي يسوده، أو على الآباء والسلطات التربوية، باعتبارهم جميعا مسؤولين

عن رعاية الأفراد وخدمة وسلامة تربيتهم[02]، فالفرد الذي لا يجد بيئة نظيفة مهيئة، للإستقرار والتوازن لا شك أن سلوكه لن يكون سويا ومعتدلا.

ولعل من بين الأسباب المحيطة بالفرد يمكن أن نذكرها في بعض النقاط[03]:

1.إختلال الدور الاجتماعي للفرد: إن اختلال دور الفرد أو حرمانه من القيام به من العوامل التي تقف وراء الإدمان على المخدرات. فهناك ظروف اجتماعية تفرض ضغوطا كثيرة على إدراك المراهق لدوره الاجتماعي، كأثر القيم الوافدة من خارج المجتمع، إذ تضع المراهقين أمام موقف صعب تجاه ما هو تقليدي وما هو ومستحدث.

2.ضعف الجانب العقائدي والقيمي: إن السلوك الإنحرافي يرتبط بالضعف الذي يعتري عقيدة وقيم لفرد، فضعف الوازع الديني له أثر للإقبال على تعاطي المخدرات.

3.ضعف الضبط والرقابة الاجتماعية: إن الإنحراف كثيرا ما يكون ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد، فضعف الضوابط وغياب الرقابة الاجتماعية من العوامل الخطيرة المؤدية إلى تعاطي الشباب للمخدرات والإدمان عليها وانتشارها.

4.قضاء وقت الفراغ: إن قضاء الفرد لأوقات الفراغ في أمور غير مفيدة من الأسباب المؤدية إلى الإدمان، مما يعني أن عدم استغلال أوقات الفراغ فيما ينفع يؤدي إلى إتاحة الفرصة للاتجاه نحو الإنحراف.

5.المشكلات الأسرية: تلعب دورا خطيرا في إعاقة دور الأسرة لتنشئة الأولاد بطريقة سليمة مما يؤثر عليهم ويحدث خللا في توازنهم وسلوكهم وقد يدفعهم إلى سلوك الطرق المنحرفة، التي منها تعاطي المخدرات.

ثانيا/ الآثار الاجتماعية الناتجة عن المخدرات وتعاطيها:

إن مشكلة المخدرات مشكلة اجتماعية تقع آثارها على الفرد وتتعداه إلى المجتمع، ويمكن القول أن المخدرات لها ضرر على أمن واستقرار المجتمع ككل، نتيجة لما تشكله من خطر، على الصحة وعلى النظام والبناء الاجتماعيين. وقد بينت العديد من الدراسات الميدانية أن هناك علاقة مباشرة بين تعاطي المخدرات والكثير من السلوكات غير السوية والإنحرافية التي يرتكبها الشخص المتعاطي.

ونحن نرى أن الآثار الاجتماعية يمكن إجمالها في ثلاثة نقاط أساسية وهي:

1)إنتشار الجريمة داخل المجتمع: وهذه الجرائم تبدأ انطلاقا من الأحداث إلى الفئات العمرية المختلفة، كما يلاحظ ظهور العصابات، وانحلالا نسبيا من القيم والمعايير الاجتماعية في هذه المجتمعات،... وخروج عن قواعد السلوك المطلوب، وبهذا المعنى يمكن القول بأن الجريمة "خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع،..."[04]، ولعل هذا ما يُلاحظ في الواقع الاجتماعي من حيث أن المخدرات وانتشارها في المجتمع يؤدي إلى مظاهر الجريمة والإنحلال الخلقي فيصبح الإنسان المدمن متحررا من قيود الجماعة المطلوب التوافق معها والسيرورة حسبها، وذلك في مختلف أشكالها وأنظمتها إنطلاقا من الأعراف والتقاليد والتشريعات، ولعل ما يساهم في ذلك هو ضعف الضبط الاجتماعي ووسائله في المجتمع؛

فارتكاب الجريمة إذا لم تصاحبه العقوبة فإنه يجد طريقه إلى التكرار والمعاودة، حتى في حالة إضفاء العقوبة على الفعل فإننا نجدها قد لا تتناسب والفعل المرتكب، إضافة إلى عامل آخر وهو ما يسمى "العوْد" وهو تكرار الخروج عن القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، حيث أن القانون يضاعف العقوبة لأصحاب العود، غير أن التساهل في تطبيق هذه العقوبة، يؤدي على ارتكاب الفعل باستمرارية، ودون خوف من طرف الشخص المدمن على المخدرات.

2)ضعف الأمن الاجتماعي: لطالما اعتُبِـــر الأمن ركيزة أساسية في حياة المجتمعات قديما وحديثا، وهو دعامة يعتمد عليها المجتمع في عطاءه وتنميته وسيرورته، إضافة إلى أن أنه هدف رئيس تسعى إليه الحكومات وتتوق إليه الأفراد عبر الأزمنة والأمكنة.

وأحد الأسباب التي تقف وراء اللاأمن الاجتماعي هو مشكلة المخدرات وتعاطيها من طرف الأفراد والجماعات، حيث أن المخدرات لها صدى سيء في أذهان الأفراد وتعطي إيحاءً بأنها أمر سلبي، تؤدي إلى عدم الأمان وتثير قلقا حالة انتشارها في مكان ما، ويُنظر إلى الشخص المتعاطي بأنه عدواني ومضاد للمجتمع، ويبعث استفحالها إلى شعور بعدم الراحة وإلى الهلع، ولا شك أن هذا التصورات منبعها حقيقي وواقعي لأن

هناك ارتباطا فعليا بين الأشخاص متعاطي المخدرات وبين السلوكات المنحرفة والعدوانية والجريمة بمختلف أنواعها إبتداءً من السرقة إلى حالات الإعتداء على الأشخاص وصدور السلوكات غير السوية من طرف المدمنين، إضافة إلى ما يُرى ويُشاهد في مآلات الأشخاص المدمنين من حيث عدم استقرارهم وتدهور حالاتهم الصحية والنفسية، ويتعدى هذا الأثر في كثير من المرات إلى أسرهم وإلى من حولهم، لذلك فإنه بطبيعة الحال هناك تنافي بين المخدرات وانتشارها في المجتمع وبين مفهوم الأمن الاجتماعي وهما نقيضان لا يمكن أن يلتقيا بأي حال من الأحوال.

3)التفكك الأسري: حيث تشير الكثير من الدراسات أن الأسر التي يتم فيها تعاطي المخدرات، تتسم بالإستقرار وفقدان التوزان الأسري، فتنتشر وسط هذه الأسر بعض المشاكل الاجتماعية ولعل أهمها مشكلة الطلاق، ومشكلة العنف داخل الأسرة،...إضافة إلى تزعزع روابط البناء الأسري وضعف التفاعلات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، خاصة إذا كان مدمن المخدرات هو الوالدين، أحدهما أو كلاهما، خاصة الأب، إذ تظهر الرغبة في التحلل من القيود الأسرية والاتجاه نحو الجماعات الخارجية نظرا لضعف التماسك الداخلي للأسرة، وغالبا ما يكون الضحية هو الأم والأبناء، فبالنسبة للأم فإن الأثر بالنسبة لها يكون بأشكال مختلفة منها الإهمال العاطفي، القسوة في المعاملة، الهجر والطلاق، وهذا الأخير قد يكون مباشرا أو نتيجة العوامل السابقة،... أما بالنسبة للأبناء فيمكن أن يكون من بين الآثار الناجمة عن ذلك الإهمال التربوي، التسرب المدرسي، الخروج للعمل في سن مبكرة، الانحراف الأخلاقي، التوجه نحو الجريمة لتغطية الحاجات المادية،... كما أن "الزوج المدن لا يشارك في نشاطات الأسرة ولا ينفذ دوره المطلوب، إذ يغيب عن البيت عند ظهور الأزمات التي تتطلب تصرفه، وغالبا ما يثير هذا سخط الزوجة وعدم الرضا وتتضرر... ومن تهديده ومن شجاره المتواصل"[05].

إضافة إلى كل ذلك يظهر عامل آخر وهو غياب التناغم من حياة الأسرة حيث يهدد الإدمان على المخدرات إمكانية التناغم، وذلك في حياة المدمن وحياة كل من هو قريب وعزيز عليه، ويشعر هؤلاء بأن المدمن قد أصبح شخصا غريبا عنهم، كذلك فإن

المدمن يشعر بأن أهله وأصدقاءه غرباء حوله وهذا كله يشير إلى تدهور التناغم في العلاقات المهمة في الحياة، وإلى مرحلة حيث تصل حياة الأسرة بأكملها إلى خطر الإنهيار بسبب هذه الآفة[06].

ثالثا/ تأثير التنشئة الاجتماعية في آفة المخدرات.

إن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الأفراد بواسطتها المعرفة والمهارات والإمكانيات التي تجعلهم بصوره عامة أعضاءً قادرين في مجتمعهم بحيث يكون كل ذلك وفق التمثلات الاجتماعية، فيكون للفرد دور ومكانة في مجتمعه، وفقا للمبادئ والقيم والمعايير السائدة فيه. وإن المشكلات كثيرة أثرت ولا زالت تؤثر سلبا على البناء والنظام الاجتماعي، والتي من مظاهرها التدهور الاجتماعي وانتشار الكثير من الظواهر كظاهرة المخدرات بين المراهقين والشباب، وحتى فئات أخرى في المجتمع. لذلك فإن التنشئة الاجتماعية السليمة والموجهة، يمكن لها أن تبني أجيالا وتصنع قيما ومبادئ تكون أساسا لمجتمع قوي آمن، معافى من المشكلات الاجتماعية التي من بينها المخدرات التي تقضي على الفرد والمجتمع، وتهدم البناء الاجتماعي ككل.

1)تعريف التنشئة الاجتماعية:

لقد كانت ولازالت التنشئة الاجتماعية موضوعا للدراسات والأبحاث في الكثير من المجالات والتخصصات، نظرا لأهميتها والدور الذي يمكن أن تلعبه اجتماعيا. وقد برزت عدة تعريفات لها، فعرفها "حامد عبد السلام زهران" فيرى بأن التنشئة الاجتماعية: "...عملية تعلم وتعليم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الإندماج في الحياة الاجتماعية"[07].

كما يمكن تعريفها بأنها: "العملية التي تتشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه، لكي تتوافق وتتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدوره الراهن أو المستقبل في المجتمع"[08].

ولما كان المجتمع يريد أن يكون سلوك الإنسان ونشاطه منسجما مع مصالحه الجماعية، فقد كان لزاما أن يمارس على الأفراد عملا يؤثر على استعداداتهم وينمي قدراتهم ومواهبهم كي يصبحوا عناصر صالحة فيه، فالفرد مهما كان لا يمكنه الحفاظ على وجوده والنمو بطريقة سليمة إلا إذا توفر الوسط الاجتماعي المناسب الذي يساعده على ذلك. ويقوم المجتمع بإكسابه خصائص مجتمعه كاللغة والعقيدة والعادات...[09].

2)أساليب التنشئة الاجتماعية:

تختلف التنشئة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى آخر، كما تختلف داخل المجتمع الواحد،... بل أن ما يعتبر معيارا مطلوبا في مجتمع ما قد يعد مرضا مرضا أو شذوذا أو انحرافا في مجتمع آخر[10]. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن درجة هذه الأساليب تختلف كذلك من مجتمع إلى آخر كذلك، ولعل أهم هذه الأساليب تتمثل في:

أ.**التقليد**: فالطفل يقلد والديه ومعلميه وبعض الشخصيات الإعلامية أو بعض رفاقه. لذلك فإنه كلما احتك بأفراد ذوي السمعة الطيبة والحسنة فإن ذلك سيكون له وقاءً لتفادي الوقوع في المخدرات.

ب.**الملاحظة**: يتم التعلم فيها من خلال الملاحظة لنموذج سلوكي وتقليده حرفياً. فيجب تجنيبه الأفعال والتصرفات غير السوية كملاحظة ورؤية الأشخاص متعاطي المخدرات حتى لا يؤخذ ويُقلد هذا النموذج.

ج.**الضبط**: تنظيم سلوك الفرد بما يتفق ويتوافق مع ثقافة المجتمع ومعاييره. وهذا الضبط بوسائل مختلفة إبتداءً كالأسرة، المدرسة، المؤسسات الاجتماعية،... فيتم مراقبة سلوكاته وضبطها وردعه عن المخدرات وتعاطيها.

هـ.**الثواب والعقاب**: استخدام الثواب في تعلم السلوك المرغوب، مثل القيام بممارسات ونشاطات مفيدة، أما العقاب لكف السلوك غير المرغوب، مثل التدخين الذي ربما يؤدي إلى استهلاك المخدرات.

3)مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في آفة المخدرات: رغم أن شخصية الفرد تتشكل وتتطور بطرق هامة خلال اتصالاته بالآخرين، منذ الأسرة إلى التعليم إلى المؤسسات الاجتماعية وغيرها، فهي عملية تدوم مدى الحياة وتستمر بمعدلات متنوعة في الظروف المختلفة[11]، لذلك فهي عملية تشترك فيها الكثير من العناصر والعوامل المترابطة والمتداخلة والمتفاعلة والمتكاملة. فإذا نشأ الإنسان نشأةً سليمة كانت له وقاية من الوقوع وتجنب المخدرات وتعاطيها وإدمانها.

أ-دور الأسرة:

الأسرة هي اللبنة الأولى في البناء الاجتماعي وهي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان، ومما لا شك فيه أنها من أقدم النظم الاجتماعية والتي وإن طرأ عليها بعض التغيرات فلا تزال تحتفظ بالكثير من وظائفها، ولا تزال تمارسها وأهم تلك الوظائف ما يُعرف بعملية التنشئة الاجتماعية، حيث تقوم بها لسنوات عديدة، تبدأ منذ تكون الجنين إلى غاية المراهقة وكثيرا ما تصل إلى عمر متقدم من حياة الإنسان.

ولأن وظيفة الأسرة في عملية التنشئة تبدأ في مرحلة التكوين الأولى والتي يكون الطفل فيها أكثر قابلية للتشكيل والتطبيع وأكثر مرونة لتشرب القيم والمعايير الاجتماعية هذا يعطي الأسرة دوراً مهماً وخطيراً في حاضر الطفل ومستقبله، أن الخبرات التي يمر بها الفرد في طفولته تترك بصماتها محفورة في وجدانه وتأثر بطريقة أو أخرى على سلوك الفرد واتجاهاته، والأسرة من خلال تنشئتها للأفراد يمكن أن تصنع الإنسان السوي من خلال معايير وقيم تصبح اتجاهات وسلوكات يقرها المجتمع ويستحسنها، وهي تقوم بدور في مجال التربية أو مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو مجال الحد من الانحراف والجريمة، وذلك ما يجعلنا نقف على أهمية الأسرة والتي تكون محصلتها شخصية مستقيمة أو شخصية منحرفة قابلة للوقوع في هاوية المخدرات فدور الأسرة في مكافحة المخدرات يبدو في مراحل النمو الأولى من خلال تنشئة صالحة سليمة.

وهي كلها وظائف إذا تمت على الوجه الحسن كان لها الأثر الإيجابي على شخصية الفرد مستقبلا، وبالتالي فإنه على الأسرة العبء الأكبر في توجيه صغارها إلى

معرفة النافع من الضار والسلوك الحسن من السيئ فتهيئ لهم اكتساب الخبرات معتمدين على أنفسهم تحت رقابة واعية ومدركة لعواقب الأمور كلها، وبمحاولات ضبط السلوك وخاصة بما تسن من قواعد مرفقة بنظام من الثواب والعقاب[12]

ب-دور المدرسة:

إن ملاحظة الواقع الاجتماعي تبين أن مشكلة إدمان المخدرات ضمن أكبر وأهم المشكلات التي تواجه المدارس. إذ تعتبر المدرسة مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع ولها دور لا يستهان به في عملية تعليم وتلقين الأفكار والمفاهيم حول الحياة وجوانبها، وهي بذلك تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، تبدأ منذ دخول الطفل المدرسة إلى غاية السن 18 في أغلب الأحيان، أي منذ المرحلة الإبتدائية إلى غاية المرحلة الثانوية.

وأظهرت الأبحاث أن نسب تعاطي وإدمان المخدرات بين الأطفال تزيد 10 مرات على ما يظنه الآباء في تقديراتهم بالإضافة إلى أن العديد من التلاميذ على علم بأن آبائهم ليسوا على دراية بمدى خطورة تعاطيهم المخدرات ومن ثم يقودهم هذا إلى التمادي في التعاطي غير مهتمين بما ينالونه من عقاب[13]. ويمكن أن تقوم المدرسة بدور فعال للوقاية من هذه المشكلة من خلال:

-تنفيذ منهج متكامل للوقاية من إدمان المخدرات من بداية مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية الدراسة الثانوية هدفها التعريف بأن تعاطي المخدرات يعتبر خطأ وضارا مع القيام بدعم برامج الوقاية ضد المخدرات.

-مساعدة الأبناء للتصدي للضغوط التي يمليها عليهم أصدقاؤهم" أصدقاء السوء" لتعاطي المخدرات ويتم ذلك من خلال ملاحظة أنشطتهم ومعرفة أصدقاؤهم والحديث معهم عن اهتماماتهم وطرق حل مشاكلهم.

-تقوية الوازع الديني الإسلامي لدى التلميذ، من حيث أن مخدرات مشكلة يحاربها الإسلام.

-إقناع المتعاطين للمخدرات بضرورة الإقلاع عن طريق التوعية والتحسيس بالمخاطر والأضرار الصحية والاجتماعية الناتجة عنها.

-إشراك أولياء التلاميذ في العملية التوعوية من خلال المقابلات المباشرة والندوات مع التلاميذ.

ج-دور المسجد:

يمثل المسجد أحد أهم الأماكن المقدسة للأمة المسلمة، التي من خلالها يتعلم الفرد والمجتمع المسلم التعاليم والقيم والمبادئ الخاصة بالشريعة الإسلامية، لذلك فإن المسجد يعتبر مؤسسة تنشئة دينية واجتماعية، وفي الحقيقة ما جاءت الشريعة الإسلامية إلا لصالح الفرد والمجتمع، فمنها تستمد الآداب والمعاملات والسلوكات السوية التي إذا تبناها الفرد فإنه ينشئ نشأة معتدلة وسليمة.

وبما أن المخدرات تفسد الإنسان وعقله وسلوكه وتجعله غير متوافق نفسيا واجتماعيا، كان لابد من التحذير من مخاطرها وآثارها التي تدمر حياة الفرد وتفسد النظام الاجتماعي وتهدد استقراره وأمنه، فالشريعة الإسلامية تعتبر المخدرات وما شابهها من كبائر الذنوب، التي تتوجب محاربتها ومواجهتها، وذلك حتى يبقى المجتمع معافى ونظيف من الأمراض والمشكلات الاجتماعية. لذلك فإن المسجد مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع المسلم بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية من خلال التنشئة المنضبطة بقيم الإسلام ومبادئه[14]، ففيه تُنسَج شبكة علاقات اجتماعية وتحدد اتجاهاتها، حتى يتبناها الفرد ويجسدها كسلوكات ومبادئ تساهم في بناء المجتمع. وبالتالي تحمي أفراد المجتمع من الانحراف والاتجاه نحو المخدرات.

د-دور الإعلام:

لا شك أن الإعلام بمختلف وسائله وتقنياته له دور في تكوين الاتجاهات وترسيخ القيم في المجتمع نظرا لما يتمتع به من إقبال وشعبية في المجتمع، لذلك فإنه من الطبيعي أن يبرز دور الإعلام عند الحديث عن قضية المخدرات، حيث أنه يمكن أن يلعب دورا فعالا وإيجابيا في مجال مكافحة هاته المشكلة.

وقد أُثبت أن تأثير وسائل الإعلام كبير على الأفراد، ويبدأ هذا التأثير منذ الصغر، فالطفل يستخدم ما يستوعبه أثناء الترفيه عنه، لتفسير تجارب الحياة الواقعية والأدوار التي يلعبها في المستقبل والحاضر وإعداد نفسه لهذه الأدوار[15]، وقد يكون

ذلك من خلال البرامج التعليمية التي يتم من خلال الإعلام بمخاطر المخدرات وآثارها المدمرة للفرد، بوجوب الإبتعاد عنها وتجنبها. كما أنت وسائل الإعلام المتعددة والمختلفة تعرض برامج يومية تجذب الفرد وتشد انتباهه وتعمل على تنمية معارفه والتأثير في اتجاهاته وميولاته لإبراز مشكلة المخدرات وإدمانها، وما تشكله من خطر على الصحة النفسية والجسدية. لذلك فالرسالة الإعلامية يجب أن تكون مقنعة ومدروسة، حتى تكون نتائجها مؤثرة، مما قد يساهم في بداية محاربة مخاطر تعاطي وإدمان المخدرات والحد من انتشارها.

ويرتكز دور الإعلام في الإقناع بصفة عامة على ثلاث متغيرات هي المعرفة والاتجاه والسلوك.

-/**المعرفة**: من خلال تغيير المعلومات غير الواقعية لمستقبل الرسالة الإعلامية وتقوية وتدعيم المعلومات الصحيحة لتكوين رادع معرفي كفيل بمنع الشباب من تجريب السموم ومنها المخدرات.

-/**الاتجاه**: وهو تقوية الاتجاهات لدى الفرد واستعداده للسلوك بطريقة معينة عند رده على المؤثرات الخارجية، ومهمة الإعلام هي نقل اتجاه الجمهور المستهدف عامة من منطقة القبول والحياد اتجاه مشكلة المخدرات إلى منطقة الرفض التام لتجربة أي من أنواع المخدرات.

-/**السلوك**: ويعني تغيير سلوك الجمهور من مدمنين إلى رافضي استخدام المخدرات ولتحقيق تغيير الاتجاهات فإنه لابد من البدء بالاقتراح للتغيير ويجب تقبل الرسالة من الجمهور، وقبولها هو أول خطوات الإقناع.

هـ-دَوْر المؤسسات الاجتماعية (دُور الرياضة، الرعاية والخدمة الاجتماعية):

إن المؤسسات الاجتماعية تمثل أحد الجوانب والأدوات الفعالة في حياة أي مجتمع، ذلك أنها تقوم على أساس تحقيق المصلحة الاجتماعية أو الثقافية أو الخدماتية لجماعة أو مجتمع معين. وقد عرفها "تالكوت بارسونز" من حيث هي: "وحدات تقوم وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة"[16]. كما عرفها "برنارد" بأنها: "أنساق فرعية تدخل في نطاق ما يعرف بالنسق التعاوني، والنسق التعاوني يتكون من

عناصر مركبة فيزيقية بيولوجية شخصية واجتماعية تنشأ بينها علاقة منظمة...للتعاون بين شخصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف واحد على الأقل"[17]. وبالنظر إلى المجتمعات المختلفة نجد أن كل مجتمع له مؤسساته الاجتماعية الخاصة به التي تقوم على خدمة أفراده وتحقيق المصلحة العامة.

وفي مجال مكافحة المخدرات تلعب عدة مؤسسات دورا هاما، فهناك مؤسسة مختصة في المجال الوقائي والعلاجي، وهناك مؤسسات قد يدخل ضمن أنشطتها برامج معالجة مشكلة المخدرات والتوعية والتحسيس بمخاطرها.

1.المؤسسة الرياضية:

إن للصحة أهمية كبيرة في حياة الفرد وهي عامل مساعد على اندماج الفرد اجتماعيا، ذلك أن الفرد السليم إنسان قوي عقلاً وجسماً، يمكنه أن يكون مصدر نفع وخير لنفسه ومجتمعه، وأن يساهم في تنمية بلده، ولطالما كانت الرياضة ولازالت من الأساسيات التي تساهم بشكل إيجابي في حياة الفرد، من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذا الأنشطة التي تقام من حين إلى آخر، ويتضاعف دور المؤسسات الرياضية نظرا لما يمكن أن تغطيه من خلال أهدافها التي تهتم بالدور البنائي والوقائي للنشء والشباب من الوقوع في الانحرافات بكافة أنواعها، إضافة إلى دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى للمساهمة في تقوية البناء الاجتماعية والمحافظة على تماسكه واتزانه.

ويمكن أن نحدد الأهداف التي تحققها الأنشطة الرياضية فيما يلي:

-زرع الثقة بالنفس لدى الأفراد الممارسين.

-المساهمة في تقوية الجسد مما يجعله في حالة صحية متزنة وهذا بدوره يؤثر إيجابا على العقل والفكر الإنساني، وتقوية شخصية الفرد وإكسابه مناعة ضد الأمراض الاجتماعية.

-إستغلال أوقات الفراغ التي يعاني منها الكثير من الشباب، وبالتالي إبعادهم عن رفاق السوء والتعرض للآفات الاجتماعية.

-ربط شبكة من العلاقات الاجتماعية الفعالة بين أفراد المجموعة الرياضية. ففعالية الأفكار تخضع لشبكة العلاقات الضرورية، وكلما كانت شبكة العلاقات الضرورية أوثق كان العمل فعالا ومثمرا[18].

-إستغلال المناسبات الرياضية للتوعية والتحسيس بأضرار الآفات الاجتماعية وتأثيرها على الصحة العمومية والنظام والبناء الاجتماعي.

-إقامة المحاضرات في مجال التوعية الوقائية داخل الأندية الرياضية والمراكز الشبابية.

-توزيع المواد الإعلامية المناهضة للمخدرات بين الشباب أثناء المباريات.

2.مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية:

مؤسستي الرعاية والخدمة الاجتماعية مؤسستان اجتماعيتان تلعبان دورا هاما في أي مجتمع، سواء كان متقدما أم متخلفا، ذلك أن هناك الكثير من الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة من طرف هاته المؤسسات، حيث أنهما جاءتا استجابة لظروف اجتماعية وإشباع حاجات معينة في المجتمع، إنطلاقا من أي مجتمع يعاني مشكلات وآفات اجتماعية يتوجب العمل على متابعتها والوقاية منها وعلاجها.

والرعاية والخدمة الاجتماعية لها دور جد فعال في المحاربة والوقاية ومعالجة الكثير من الأمراض الاجتماعية، التي من بينها تعاطي المخدرات وإدمانها، خاصة لدى فئتي المراهقين والشباب. فبالنسبة لرعاية المراهقين والأحداث فيكون من خلال مجموعة من البرامج الوقائية والإنشائية والعلاجية داخل المؤسسة وخارجها، بهدف إحداث التغير المقصود في اتجاه النمو الاجتماعي السليم[19]. كما أن رعاية الشباب تتضمن كل عملية أو مجهود أو تأثير يؤثر في مظاهر حياة الشباب بطريقة إيجابية في عقله، وفي جسمه، وفي سلوكه وعاداته، وفي علاقاته الاجتماعية، وفي عمله، حتى يحقق حياة سوية ناجحة ويكتسب الخصائص النفسية والخلقية والاجتماعية التي يستلزمها المجتمع[20].

وعموما فإن دور الرعاية والخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلة التعاطي والإدمان على المخدرات لدى المراهقين والشباب في محاولة الوصول إلى مجموعة من الحقائق التي تفيد في تحديد أصل وبداية المشكلة، وذلك حتى تتم المتابعة الجدية والمفيدة،

ومنه الوصول إلى معالجة للمشكلة واستئصالها، عن طريق خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين، الذين يعملون وفق الأساليب العلمية على متابعة المشكلة من خلال معلومات اجتماعية واقتصادية ونفسية عن الأفراد محل المتابعة. وذلك وفق مراحل أساسية وهي (الدراسة—التشخيص ثم العلاج)[21]، أي دراسة حالة وعوامل ومعطيات الشخص المدمن على المخدرات، ثم تشخيص الداء وكيفية ومدى تأثيره على المدمن، وذلك كله للتوصل إلى العلاج المناسب وفق كل حالة على حدى.

الخـــاتمـــة:

إن اعتبار المخدرات إحدى ظواهر المجتمع السلبية يجعلنا نقف على عدة مؤشرات، من بينها أنها لم تصبح مشكلة إلا بتوافر عناصر أساسية، وأحد هذه العناصر يتمثل في أن تكون محاربة ومواجهة المشكلة عن طريق العمل الجماعي من خلال الفعل الجماعي الاجتماعي الذي يشترك فيه أفراد المجتمع لإيجاد حلول مناسبة لها.

ومن المعلوم أن مشكلة المخدرات ظاهرة يحاول المجتمع بكافة مكوناته ونظمه مكافحتها من حيث أنه لدى أفراد المجتمع شعور عام بضرورة فعل شيء ما أو القيام بعمل ما حيالها، إنطلاقا من أنها ظاهرة سلبية وغير مرغوب فيها ومرفوضة ذات تأثير سلبي، تؤثر على عدد كبير و قطاع عريض من الناس. وهي أسباب يؤكد علماء السوسيولوجيا أنها إذا توافرت في الظاهرة الاجتماعية يمكننا أن نسميها ونصطلح عليها بأنها مشكلة اجتماعية، وهذا ما نجده في ظاهرة المخدرات وانتشارها.

فيتوجب العمل على مواجهتها بالوسائل المتاحة إنطلاقا من التنشئة الصحيحة بترسيخ المعارف وتغيير الإتجاهات السائدة حول مفهوم المخدرات لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، حتى يتسنى الوصول إلى أفعال وسلوكات سوية معتدلة تتلائم مع ما هو مطلوب اجتماعيا وفقا للقيم والمعايير الاجتماعية التي تحقق مجتمعا تتناسب فيه مصالح الأفراد وتضبط أجزائه وترابط معا في كلٍّ متماسك.

الـــهـــوامش:

1-فؤاد عبد الكريم حمد البديوي: **التفكك الأسري وعلاقته بارتكاب جرائم المخدرات**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008، ص29.

2-نفس المرجع، ص 36-37.

3-http://bafree.net/forums/archive/index.php/t-24454.html

4-عبدالله عبد الغني غانم: **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي**، الكتاب الأول (الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي)-نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 39.

5-خالد بن غرم الله المالكي: **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات**، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نافي العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2005، ص14.

6- جواد فطاير: **الإدمان (أنواعه، مراحله، علاجه)**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001، ص 43.

7-حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، علم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة 05، 1984، ص 213.

8-العيوس عبد الرحمان: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 207.

9-مراد زعيمي: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص 12-13.

10-عبد الرحمان العيسوي: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 209.

11-وليم لامبرت، ولاس لامبرت: **علم النفس الاجتماعي**، ترجمة: سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993، ص 27.

12-صالح بن رميح الرميح: **الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات**، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية "تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، في الفترة ما بين 24-26 ماي 2004، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص 13 و16.

13-http://swmsa.net/forum/archive/index.php/t-8043.html، محمود جمال أبو العزائم: **دور المدرسة في الوقاية من الإدمان**.

14-مراد زعيمي: مرجع سابق، ص 122.

15-إبراهيم إمام: **الإعلام الإذاعي والتلفزيوني**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص 135.

16-باركر وآخرون: **علم الاجتماع الصناعي**، ترجمة: محمد على محمد وآخرون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ت، ص 11.

17-نفس المرجع، ص 16.

18-مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع "شبكة العلاقات الاجتماعية"**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 35.

19-محمد سيد فهمي: **أسس الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 207 و208.

20-خليل المعايطة وآخرون: **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2000، ص 122.

21-نفس المرجع، ص 32.